الفصل والوصل

بين البلاغة والنحو

رسمية محمد المياح
قسم اللغة العربية

مقدمة :

الفصل والوصل من موضوعات اللغة العربية التى تشارك فى دراستها البلاغة والنحو . فالبلاغة تعنى بدراسة وتمحيص الفكر التى تتضمنها الجمل لمعرفة الغاية المتوخاة منها .

وهذا أمر لا يسهل ادراكه ان لم يكن الباحث ملماً بكلام العرب واساليبهم وقواعدهم اللغوية . ومن هنا جاءت صلة هذا الموضوع قوية بعلم البلاغة حتى قيل ان البلاغة هي معرفة الفصل من الوصل . وذلك لان جوهر علم البلاغة . وان اختلف التعريف ، يعنى بدراسة دلالة الالفاظ على المعانى دلالة واضحة صحيحة .

أما الجانب النحوى للفصل والوصل فيظهر فى الابواب النحوية التى تطرقها علوم البلاغة كباب عطف الجمل والحال وان اختلفت وجهة النظر . ومن هنا يتضح انه لا يمكن دراسة مضامين الجمل ودلالة ألفاظها على معانيها دون احاطة بقواعد اللغة وصرفها . وفى هدي هذه الحقيقة سنعرض لدراسة الفصل والوصل محاولين كشف جوانب الدراسة البلاغية والنحوية فيه . وحتى يستبين لنا طريق البحث لابد لنا ان نستعرض ما أورده السلف الصالح من علماء البلاغة والنحو فى تعريف الموضوع .

تعريف الوصل والفصل :

الوصل لغة : يقال وصل يصل وصلا الشيء بالشيء لأمه وجمعه • أما من الناحية الاصطلاحية فيعني عطف جملة على أخرى ، ولا يتحقق وصل جملة باخرى الا بالواو العاطفة دون بقية حروف العطف ، وذلك لان الواو هي الاداة التي تخفى الحاجة اليها ، لانها تفيد الربط وتشرك ما بعدها بما قبلها في الحكم ومثال ذلك قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين » • ولو قلنا اتقوا الله ، كونوا مع الصادقين لما كان بليغا • وفي هذا المعنى يرد تعريف السكاكي للوصل ان يقول : انه عطف بعض الجمل على بعض لصلة بينهما في الصورة والمعنى او لدفع اللبس(١) •

ويتضح من هذا التعريف أن العناية بالموضوع اقتصرت على ناحيته البلاغية ، اذ أكد فيه دلالة اللفظ على معناه •

ومن هذا يتبين أن الوصل ما هو الا جمع وربط بين جملتين (بالواو الخاصة) • شريطة أن يكون بين الجملتين جامع كما هي الحال في الموافقة في نحو « يقرأ ويكتب » والمضادة في نحو « يضحك ويبكي » •

والفصل لغة : يقال فصل الشيء أي قطعة وأبانة ، أما من الناحية الاصطلاحية فيقول فيه السكاكي ، هو ترك الربط بين الجملتين ، أما لانهما متحدتان صورة ومعنى أو بمنزلة المتحدتين واما لانه لا صلة بينهما في الصورة أو في المعنى(٢) • ومثال ذلك قوله تعالى « ولا تستوى الحسنة والسيئة ، ادفع بالتي هي أحسن » • فجملة (ادفع) مفصولة عما قبلها ، ولو قيل وادفع بالتي هي أحسن لما كان بليغا •

---

(١) أبو يعقوب بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي ـ مفتاح العلوم ، مصر ، الطبقة الاولى (١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧ م) ، مطبعة البابي الحلبي واولاده ، ص ١٢٠ ٠

(٢) السكاكي ـ مفتاح العلوم ص ١٢٠ ٠

وبعد ان استعرضنا مفاهيم الفصل والوصل من الناحية اللغوية والاصطلاحية لابد لنا من مناقشة كل منهما على انفراد بشيء من التفصيل حتى يتحقق لنا الغرض الذي نسعى اليه في هذا البحث •

« الوصل »

في ضوء تعريفنا للوصل يظهر انه يقتصر على ترادف الجمل الموصولة (بالواو الخاصة) • وهي في هذه الحالة على ضربين •

أحدهما : أن يكون للجملة المعطوف عليها موضع من الاعراب ، فاذا كانت الجملة كذلك كان حكمها حكم المفرد ، اذ لا يكون للجملة موضع من الاعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد واذا كانت الجملة الاولى واقعة موقع المفرد كان عطف الثانية عليها جاريا مجرى عطف المفرد ـ وكان وجه الحاجة الى الواو ظاهرا والاشراك بها في الحكم موجودا • فاذا قلت مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح كنت قد اشركت الجملة الثانية في حكم الاولى • لانها في محل جر لكونها صفة للنكرة(٣) •

ويتبين لنا من قول الجرجاني انه قد أكد على الناحية النحوية في الموضوع ولم يعنى به من الناحية البلاغية • فالجملة الاولى (خلقه حسن) جملة اسمية جاءت وصفا لرجل والجملة الثانية (وخلقه قبيح) معطوفة عليها تتبعها في الاعراب فهي في محل جر لانها معطوفة على جملة وقعت صفة وهي في محل جر • وقد حذفت كلمة رجل لانها مفهومة من سياق الجملة الاولى •

أما الضرب الثاني فيشكل أمره وذلك لاننا في هذا الضرب نعطف على جملة لا محل لها من الاعراب جملة أخرى كقولنا ، « العلم حسن

---

(٣) عبدالقاهر الجرجاني • دلائل الاعجاز ، مصر مطبعة دار الكتب ، الطبعة الاولى ، (سنة ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م) ص ١٤٦ •

والجهل قبيح » .

ففى هذه الحالة لا سبيل لنا ان ندعى ان الواو اشركت الجملة الثانية فى اعراب قد وجب للاولى بوجه من الوجوه ، واذا كان الامر كذلك فينبغى أن نعرف المطلوب من هذا العطف والمغزى منه ، اذ لا يستوى الحال بين أن نعطف وبين أن ندع العطف نحو ، زيد قائم ، عمر وقاعد ، بعد ان لا يكون هنا أمر معقول يؤتى بالعاطف ليشرك بين الاولى والثانية فيه(٤) .

فلو حذفت الواو الرابطة بين الجملتين لم يعد الكلام بليغا أبدا . ولا يستقيم كلامنا هذا الا اذا كان زيد وعمرو كالنظيرين والشريكين وان السامع يعرف حال الاول ويعنيه أن يعرف حال الثانى . أما اذا انتفت هذه الصفة اصبح الكلام لغوا مقل قول أبي تمام .

لا والذى هو عالم ان النوى : صبرٌ وان أبا الحسين كريم

فقد جمع دون مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى دون ان تكون لاحدهما علاقة بالآخر ولا يقتضى الحديث بهذا الحديث بذاك .

ولا تستخدم الواو العاطفة بمجرد كون المعطوف والمعطوف عليه فى الجملتين نظيرين وشريكين بل لابد من ان يكون خبر المعطوف شبيها أو نظيرا او نقيضا لخبر المعطوف عليه . فلو قلنا « زيد طويل القامة وعمرو شاعر » كان قولنا خلفا ، اذ لا علاقة بين طول القامة والشعر .

ولا يصح العطف فى هذه الحالة الا اذا قلنا زيد كاتب وعمرو شاعر . وخلاصة القول ان الواو العاطفة لا تأتى حتى يكون المعنى فى هذه الجملة مطابقا لمعنى فى الاخرى ومضافا . كما هى الحال فيما لو كان زيد وعمرو أخوين أو نظيرين .

---

(٤) الجرجانى ـ دلائل الاعجاز ص ١٤٦ .

أما اذا كان المخبر عنه فى الجملتين ، أى المعطوف عليه فى الجملة الاولى والمعطوف فى الجملة الثانية واحدا ازداد معنى الجمع فى الواو قوة وظهورا كقولنا « هو يقول ويفعل وينفع ويضر » وما شابه ذلك . فالواو العاطفة هنا تفيد قيامه بجميع هذه الافعال ، وبدونها لا تتحقق مثل هذه الافادة . فقولنا يضر ، ينفع قد يكون رجوعا عن قولنا يضر وابطالا له .

واذا وقع الفعلان صلة لموصول اسمى أو حرفي مؤول بمصدر ازداد الاقتران بينهما بحيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر . كقولنا ، « يكفيك ما قلت وسمعت » فان قلت وسمعت صلة لاسم الموصول (ما) وقولنا «أيحسن أن تنهى عن شيء وتأتى مثله » فان تنهى وتأتى صلة لموصول حرفى (ان) .

ففى كلا المثالين لا يشتبه المعنى على أحد بجعل الفعلين فى حكم فعل واحد .

ويرى أهل البيان ان من محسنات الوصل هو أن تكون الجملتان المعطوفتان اسميتين أو فعليتين . واذا كانتا فعليتين فيستحسن أن تكونا فى حالة الماضى أو المضارع (٥) . أى أن تعطف الجملة الاسمية على مثيلتها والجملة الفعلية سواءاً أكانت فى حالة المضى أم المضارعة على مثلها .

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

وكذلك الحال بالنسبة للجملة الخبرية والانشائية . ولكن هذه القاعدة لا تنطبق فى أحد أمرين هما :ـ

١ ـ كحكاية الحال الماضية ، واستحضار الصورة الغريبة فى الذهن نحو قوله تعالى « ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون »فقد جاء الفعل المضارع فى الآية الكريمة (يصدون) ليقصد

---

(٥) جلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزوينى الخطيب ، التلخيص ، الطبعة الثانية . ص ١٨٠ .

به التحدث عن الماضى اى انهم صدوا عن سبيل الله .

٢ ـ اذا أريد بالعطف افادة التجدد فى احدى الجملتين ولا يتحقق هذا الا اذا كانت الجملة الفعلية مصدرة بفعل مضارع نحو ، « الصديق يكاتبني وانا مقيم على وده » . وقولنا هذا تتضح فيه دلالة التجدد فى الجملة الفعلية والثبات فى الجملة الاسمية . اما اذا كانت الجملة الفعلية مصدرة بفعل ماض فانها تفيد الثبات مثلها فى ذلك مثل الجملة الاسمية .

أما علماء النحو فلا يذهبون مثل هذا المذهب ، فهم يرون جواز عطف الجملة الاسمية على الفعلية أو الفعلية على الاسمية نحو ، قام زيد وعمرا أكرمته ، فقد منعه ابن جني منعا باتا ولابن هشام أقوال ثلاثة فى هذا العطف ، أحدهما : الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين فى باب الاشتغال فى مثل ، « قام زيد وعمرا أكرمته » . فان نصب عمرا أرجح وذلك لان تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفها .

وثانيهما ، المنع مطلقا حكي فن ابن جني انه قال فى قوله :

عاضها الله غلاما بعدما : شابت الاصداغ والضرس نقد

ان الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور ، وليس بمبتدأ ، ويلزمه ايجاب النصب فى مسألة الاشتغال السابقة . الا ان قال : أقدر الواو للاستئناف .

والثالث لابي علي : أنه يجوز فى الواو فقط ، نقله عنه أبو الفتح فى سر الصناعة وبنى عليه منع كون الفاء فى « خرجت فاذا الاسد حاضر » عاطفه(٦) .

---

(٦) أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام ، الانصارى ، المصرى ، معنى اللبيب عن كتب الاعاريب تحقيق محي الدين عبدالحميد جـ ٢ ص ٤٨٥ .

ويتضح مما أوردناه على أن هناك اجماعا بين أهل البلاغة على اعتبار واو الوصل واو عطف ، الا أن أهل النحو لا يذهبون مذهب أهل البلاغة فقد جوزوا الوصل بين جمل غير متشابهة ، ولكنهم اختلفوا في معنى واو الوصل فهى عند البعض واو عطف ، وعند غيرهم واو للاستئناف أو للحال .

ومثل هذا الخلاف متوقع بين هؤلاء وأولئك ، فجماعة ترى الموضوع كما يمليه الذوق السليم وتتطلبه العبارة الصحيحة ، والجماعة الثانية تنظره من ناحية الاعراب واللغة .

الفصل :

لقد سبق وأن ذكرنا ان الجمل اذا ترادفت وقع بعضها اثر بعض تربط بالواو لتكون على نسق واحد . ولكن قد يعرض لها ما يوجب ترك الواو فيها ويسمى هذا فصلا وقد يقول الناس اذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف ان الكلام قد استؤنف وقطع ما قبله(٧) .

وهذا القول ان دل على شيء فانما يدل على وجهة نظر معينة بالنسبة للموضوع . فان الفصل كما يرى علماء النحو لا يتعدى الجمل الاستئنافية . بينما يتطرق أهل البلاغة الى المواضع الاخرى التي يطرد فيها الفصل .

فأمر الجمل لا يختلف في مثل هذه الحال عن المفرد . فكما يستغنى عن الرابط الذي يربط الاسم باسم قبله لصلة بينهما كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف الى شيء يصلها به . وكالتأكيد الذي لا يفتقر الى ما يصله بالمؤكد ، كذلك الحال في الجمل . فان هناك من الجمل ما تتصل بذاتها بالتي قبلها وتستغنى بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها . ومثال ذلك الجمل التي تؤكد ما قبلها وتوضحه شأنها شأن الاسم المفرد المؤكد . مثل قولنا « جاء زيد الظريف ، « وجاء القوم كلهم » . فلم يكن (الظريف) (وكلهم) غير زيد وغير القوم .

---

(٧) الجرجاني — دلائل الاعجاز ص ١٥٣ .

ويمكن أن نجمل المواضع التى يطرد فيها الفصل كالآتى :

١ ـ أن يكون بين الجملتين اتحاد تام وامتزاج معنوى حتى كأنهما أفرغا فى قالب واحد • ففى مثل هذه الحالة لا يصبح للواو موضع للدخول• وذلك لان الجملة الثانية فى مثل هذه الحال اما ان تكون موضحة أو مؤكدة أو مقررة للاولى(٨) • ويعرف مثل هذا الموضع بكمال الاتصال ، ويأتى كمال الاتصال لامور ثلاث هى :

٢ ـ أن تكون الجملة الثانية بمنزلة البدل من الاولى سواء أكان بدل بعض نحو قوله تعالى « واتقوا الله الذى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين »(٩) •

فجملة أمدكم الثانية أخص من الاولى ، لان « ما تعلمون » يشمل الانعام والبنين والجنات والعيون وغيرها • أو بدل الكل : نحو قوله تعالى • (بل قالوا مثل ما قال الاولون • قالوا أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون) فجملة (قالوا أئذا متنا وكنا ترابا) كالبدل المطابق ـ وأما بدل الاشتمال كقول الشاعر :

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا   والا : فكن فى السر والجهر مسلما

فجملة لا تقيمن بمنزلة البدل من جملة (ارحل) بدل اشتمال لان بينهما مناسبة بغير الكلية والجزئية(١٠) • اذ يلزم من الرحيل عدم الاقامة •

ب ـ أو : بأن تكون الجملة الثانية بيانا لابهام فى الجملة الاولى • كقوله تعالى • (فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد) •

---

(٨) السكاكى ـ مفتاح العلوم ص ١٢٠ •

(٩) من الآيتين ١٣٢ ، ١٣٣ من سورة الشعراء •

(١٠) السكاكى ـ مفتاح العلوم ص ١٢٠ •

فجملة (قال يا آدم) بيان لما وسوس به الشيطان اليه •

ج ــ أو : بأن تكون الجملة الثانية مؤكدة للجملة الاولى توكيدا لفظيا أو معنويا ، كقوله تعالى (فمهل الكافرين أمهلهم رويدا)(١١) •

ففى جميع الامثلة التى سلف ذكرها امتنع العطف ، لاتحاد الجملتين فى كل منها اتحادا تاما •

ويتضح لنا من هذه الامثلة ذاتها ان اهل البلاغة لا لىنى لهم عن النحو فى دراسة موضوعات البلاغة وان اختلف الاصطلاح • فباب كمال الاتصال عندهم يعتمد على أبواب النحو من التوكيد والبدل والجمل المفسرة • أى أن موضوع الفصل فى حالة كمال الاتصال هو موضوع نحوي جعل له أهل البلاغة تسمية بلاغية •

٢ ــ ويطرد الفصل أيضا عندما يكون بين الجملتين اختلاف تام ويأتى مثل هذا الاختلاف فى المواضع الآتية :ــ

أ ــ اذا اختلفا خبرا وانشاء : أى ان يختلفا لفظا ومعنى أو معنى فقط • ومثال الجملتين اللتين تختلفان خبرا وانشاء ، لفظا ومعنى قول الشاعر •

فقال رائدهم أرسوا نزاولها : فحتف كل امرىء يجرى بمقدار(١٢)

أما مثال الجملتين اللتين تختلفان فى المعنى فقط نحو قولنا ، « حضر الوالد • حفظه لله » • فامتناع العطف بين الجملتين فى قول الشاعر يرجع الى ان احداهما جملة خبرية ، والاخرى انشائية ، ولا جامع بينهما •

ب ــ أن تكون كل من الجملتين مستقلة بذاتها ولا مناسبة بينهما فى

---

(١١) أحمد الهاشمى ، جواهر البلاغة ــ الطبعة الحادية عشرة ، مطبعة حجازى (١٣٧٣ هـ ــ ١٩٥٤ م) ــ (٢١٥ــ٢١٦) •

(١٢) جلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزوينى الخطيب ، التلخيص ، الطبعة الثانية ، ص ١٨٢ •

المعنى ولا الارتباط كقولنا ، « محمد كاتب ، الحمام طائر » اذ لا توجد مناسبة بين كتابة محمد وطيران الحمام • وعليه فان المانع من العطف فى هذا الموضع أمر ذاتى لا يمكن دفعه وذلك لاختلاف الجملتين ، ولهذا السبب وجب الفصل ، وترك العطف •

وبالاضافة الى المواضع التى سلف ذكرها من كمال الاتصال أو الانقطاع هناك موضع ثالث يطرد فيه الفصل ومنها الموضع الذى تكون فيه الجملة الثانية قوية الارتباط بالاولى لوقوعها جوابا عن سؤال يفهم من الجملة الاولى فتنفصل عنها ، كما يفصل الجواب عن السؤال • ومثال ذلك قوله تعالى « وما أبرىء نفسى ، ان النفس لامارة بالسوء » •

ويطلق أهل البلاغة على مثل هذا الموضع اسم « شبه كمال الاتصال » • ووجه الشبه بين هذا الموضع وسالفه (كمال الاتصال) يرجع الى الرابطة القوية بين الجملتين مما يمنع العطف فشابهت بذلك حالة اتحاد الجملتين ، أما الموضع الرابع الذى يطرد فيه الفصل فهو الموضع الذى تسبق جملة فيه بجملتين يصح عطفها على الاولى لوجود المناسبة ، ولكن عطفها على الثانية يفسد المعنى ولذا يترك العطف بالمرة ، حتى لا يظن بانها معطوفة على الثانية ومثال ذلك قول الشاعر :

وتظن سلمى اننى أبغى بها بدلا أراها فى الضلال تهيم

فمانع العطف فى هذا الموضع « أمر خارجى احتمالى يمكن دفعه بمعونة قرينة »(١٣) •

ومن هذه المناقشة وأمثلتها يتضح لنا الفرق بين كل من « كمال الانقطاع » « وشبه كمال الانقطاع » ، أما الموضع الخامس الذى يطرد فيه الفصل ، هو أن تكون الجملتين متناسبتين يربط بينهما رابط قوى الا ان

---

(١٣) جلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزوينى الخطيب ، الايضاح ، شرح وتعليق محمد عبدالمنعم خفاجى ، مصر ، مطبعة محمد علي صبيح واولاده ، ص ١١٥ •

العطف لا يتحقق لوجود مانع ، يتمثل فى عدم قصد التشريك فى الحكم . كقوله تعالى (واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون الله يستهزىء بهم) ، فان استهزاء الله سبحانة وتعالى بالمنافقين غير مقيد بحال من الاحوال لذا وجب ترك واو العطف . ومثل هذه الحالة اصطلح على تسميتها « بالتوسط بين الكمالين » .

يرى أهل البلاغة فى الامثلة التى وردت فى كمال الاتصال وكمال الانقطاع واشباههما أمثلة لاستئناف بيانى فى حين يمكن أن ينظر اليها على اعتبار انها استئناف نحوى . وذلك من ناحية كون الجملة الثانية استمرارا للقول الذى بدأ فى الاولى واستئنافا له .

« الحال »

ولا تقتصر مواضع الفصل والوصل على ما أوردناه سلفا بل يتعداه الى جملة الحال .

اذ تأتي الحال مفردة كما تأتي جملة . والذى يهمنا فى بحثنا هذا هو جملة الحال فهي قد تجىء مقترنة بالواو أو بدونها وبذلك تشبه الوصل والفصل . ويستوجب الوصل بالواو اذا خلت جملة الحال من ضمير صاحبها وجب وصل الجملة ، لان الجملة الاسمية تدل على الثبوت ولا تصلح للحال الا اذا اقترنت بالواو .

اما اذا كانت جملة الحال جملة فعلية مصدرة بفعل مضارع فلا حاجة للربط بها لوجود الحصول والمقارنة معا وفى ذلك يقول ابن مالك ، وذات

بدء بمضارع ثبت .. حوت ضميرا ومن الواو خلت

اذ لا وجوب هنا لربطها لشدة شبه المضارع باسم الفاعل نحو قوله تعالى : « وجاؤا أباهم عشاء يبكون » . ولا يجوز القول ، « وجاؤا أباهم عشاء ويبكون » .

ويجوز الربط بالواو مثل هذه الحال اذا كان الفعل المضارع خبراً لمبتدأ محذوف نحو « جاء زيد ويضحك » . فالظاهر فى هذا المثال انجملة الحال هى الفعل المضارع المثبت وانها اقترنت بواو الحال ، ولكن علماء النحو ينكرون أن تجيء جملة الحال على مثل هذه الصورة ويوجبون فى جملة المضارعالمثبت الواقعة حالاً أن ترتبط بصاحب الحال بالضمير وتخلو من الواو ـ الا ان تقترن بقد ـ فيقال . «جاء محمد يضحك» فقيل ان الواو هنا عاطفة لا حالية وان الفعل بعدها مؤول بالمضى .

ومجمل القول ان جملة الحال لا تقترن بالواو فى سبع مسائل هي :ـ

١ ـ المضارع المثبت غير المقترن بقد مما سبقت الاشارة اليه .

٢ ـ الجملة الحالية الواقعة بعد عاطف نحو قوله تعالى ، « فجاءها بأسنا بياناً أو هم قائلون » .

٣ ـ الجملة الحالية المؤكدة لمضمون الجملة نحو قوله تعالى ، « ذلك الكتاب لا ريب فيه » .

٤ ـ الجملة الحالية المصدرة بفعل ماض واقع بعد الا نحو « ما تكلم زيد الا قال خيراً » . وقيل يجوز اقترانه بالواو كما ورد فى البيت الآتي :

نعم امرأ هرم لم تعرُ نائبة الا وكان لمرتاع لها وزرا

الا ان اقتران الفعل الماضى بالواو (وكان) شاذ والقياس ان تخلو من الواو وهذه الواو للربط وليست للعطف .

٥ ـ الجملةالفعلية المصدرة بفعل ماض متلو بأو نحو « لاضربنه ذهب أو مكث » .

وهذه جملة حالية نازلة منزلة المفرد . وليس من باب الفصل ، اذ لا يوجد هنا استئناف .

٦ ـ الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع منفي بلا نحو ، « مالي لا أرى الهدهد » .

٧ ـ الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع منفي بما ، نحو قول الشاعر

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة   فما لك بعد الشيب صبا متيّما

فان جملة ما تصبو جملة فعلية مصدرة بفعل مضارع منفي بما • فقد وقعت هذه الجملة حالاً من ضمير المخاطب المنصوب محلاً فى قوله « عهدتك » •

واذا جاءت جملة الحال فى غير المواضع السالفة الذكر ، وجب التزامها بالواو • اذ أنها تلتزم بالواو اذا كانت جملة فعلية مصدرة بفعل مضارع مثبت مقترن بقد ، نحو قوله تعالى « وقد تعلمون اني رسول الله اليكم » • وتسمى هذه الواو واو الحال أو واو الابتداء ، وقدرها سيبويه وغيره باذ • وان خالفتها بالمعنى ، اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للعامل السابق او بمضمر يرجع الى صاحب الحال أو بهما معاً • كما تلتزم الواو فى الجملة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفي والماضى المثبت والمنفي •

« الحال »

الحال موضوع نحوي لا بلاغي • ان نقل موضوع الحال الى البلاغة أمر لا مبرر له لانه ليس بين جملة الحال والجملة السابقة جهة جامعة مع جهة مخالفة كما هي الحال فى الوصل • اذ لا يتحقق الوصل بين الجملتين الا اذا وجد جامع او تناسب معنوي واختلاف بينهما • فكل جملة تمثل فكرة تختلف عن فكرة الجملة التي سبقتها ، بحيث يمكن الاستغناء عن واو الحال إن وجد ضمير يربطها بصاحب الحال • وهذا أمر لايتطبق على واو العطف اذ لايمكن الاستغناء عنها • اذ يؤتى بها لاشراك جملتين في الحكم الاعرابي أو في معناه ، وذلك عند العطف على جملة لها محل من الاعراب • وبذلك يكون بين الجملتين اتحادفي الاعراب •

أما واو الحال في الجمل التى تتصل في لانجد له مبررا • وشاهدنا على ذلك ان بعضهم يعربها واو استئناف لا واو عطف • اما كونها تشبه فى الصورة واو العطف فلا يبرر الحاقها بواو العطف ، اذ ان هذه الواو واو مقارنة بين فكرتين وليست لعطف فكرة على أخرى • فعندما نقول مثلا « قمت وأصك عينه » فان القيام يكون مقترنا بصك عينه وان جملة وأصك عينه معطوفة على قمت • ويعلق الجرجاني على قول الشاعر ابن همام السلولي •

فلما خشيت أظافرهم   نجوت وأرهنهم مالكا

فليست الواو للحال وليس المعنى نجوت راهنا مالكا ولكن أرهن حكاية حال مثل قولهم •

ولقد أمر على اللئيم يسبني   فمضيت ثمت قلت لايعنيني

فكما ان (امر) هنا (بمعنى) (مررت) كذلك (أرهن) بمعنى (رهنت) وأصل بمعنى (صككت) •(١)

وقال صاحب شروح التلخيص : « إن جملة الحال مستقلة متجردة بافادة معناها والواو للربط والهاء فيها أيضا • واختلفوا في أيهما أقوى في الربط ، فقيل الواو لانها موضوعة له وقيل الضمير لدلالته على المربوط به • والمراد بقول المصنف ترك عطف بعض الجمل على بعض أي مما شأنها العطف • إذ لايقال ترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها أنه فصل لانه ليس من شأن الجملة الحالية العطف على جملة قبلها».(١٥) وقد نقل المصنف قولاً لأبي حيان يتعلق بواو الحال إذ يقول : « لو كانت

---

(١٤) الجرجاني : دلائل الاعجاز ص ١٣٦ •

(١٥) سعدالدين التفتازانى ، شروح التلخيص على تلخيص المفتاح للخطيب القزوينى ، مصر مطبعة السعادة الطبعة الثانية سنة ١٣٤٣ هـ (جـ ٣ ـ ص ٤) •

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

الواو الحالية عاطفة أو أصلها عاطف لما تعطف الجملة الاسمية على الفعلية وهذا يمتنع فى الكلام الفصيح» •(١٦)

وفي قوله (مالي لا أرى الهدهد) ، اذ ترك الواو هنا اكفاء بالضمير العائد على صاحب الحال دليل على أنه حين يوجد ما يدل على المقارنة يستغنى عنها ولم يؤت بواو عطف •

وأراد بعض البلاغيين أن يصل بين واو العطف وواو الحال ليتلمس وجوه البلاغة في الفصل والوصل في باب الحال ، كما تلمس في باب العطف • وعند استقرائنا للأمثلة التي ذكروها لواو الحال وجدنا ان لا مناسبة للجمع بين الواوين الا في الصورة • وهذا غير كافٍ للوصل بين واو العطف وواو الحال •

وجاء في شروح التلخيص « ان الجملة الحالية تقترن بالواو • فتكون كالموصولة في الصورة الظاهرة ولو كان واوها لغير عطف ولا تقترن بها فتكون كالمفصولة ، فجعل البحث عن الجملة الحالية كالرتاجة لباب الفصل والوصل » •(١٧)

وجعل هذا البحث في حيز الفصل والوصل للمناسبة السابقة وهي كونه في الصورة كالفصل والوصل وفي المعنى ايضا من جهة حصول الربط بالواو كالعاطفة مع ما قيل من أن أصل واو الحال العطف •

ووجه الشبه بين الجمل وذكر البحث في ايجاد الشيء متصلاً بآخر الشيء اتصالا يقتضي عده من أجزائه •

غير أن جمع الجمل الحالية الى جانب الجمل (أي ادخال الجمل الحالية المقترنة بالواو او عدمه) بباب الفصل والوصل أمر لا مبرر له •

---

(١٦) نفس المصدر (ج ٣ ــ ص ١١٨) •

(١٧) نفس المصدر (ج ٣ ــ ص ١١٦) •

اذ ان الجملة الحالية جزء من جملة سابقة وليست جملة مستقلة .

اذ ان جملة الحال مستقلة متجردة لافادة معناها.(١٨) فادخالها والكلام عليها في باب الفصل والوصل خروج عن الموضوع .

وان جملة الحال اذ تقترن بالواو واذ تخلو منها . لاتدل على العطف ولا على الاستئناف وليس الأمر كذلك في واو العطف . اذ انها عند الذكر تعطف جملة على أخرى وعند الترك تستأنف جملة جديدة وليس الأمر كذلك في واو الحال .

وقال الجرجاني : والواو الحالية يؤتي بها لربط الجملة الثانية بالاولى . سميت « واوحال » وهذا لايخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة الى جملة . (١٩) ونظيرها في هذا الفاء في جواب الشرط نحو « إن تأتني فأنت مكرم » . فانها وان لم تكن عاطفة فان ذلك لايخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة ، في أنها جاءت لربط جملة ليس من شأنها أن تربط بنفسها .

وقد علمنا ان علة دخول الواو على الجملة ، أن تستأنف الاثبات ، ولا تصل المعنى الثاني بالأول في اثبات واحد . ولا تنزل الجملة منزلة المفرد . فالواو كما ذكر الجرجاني دخلت للاستئناف ، أما واو العطف فيؤتي بها لاشراك الجملتين فى الحكم وفي تركها يكون الفصل واستئناف الكلام . والسر البلاغى فى هذا الموضوع هو اثبات جملة جديدة مستقلة. فايراد الحال جملة بدل المفرد . لان جملة الحال تثبت له شيئاً على صورة أقوى مما تثبتها له فى المفرد .

فاثبات الركض لزيد مثلا ـ في قولنا « جاء زيد وهو يركض » .

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١٨) التفتازاني ـ شروح التلخيص (ج ٣ ـ ص ١٢٣) .

(١٩) الجرجاني ـ دلائل الاعجاز ص ١٤٢ .

أقوى من قولنا « جاء زيد راكضاً » . ومن هذا نستنتج أن مهمة الواو في الجملة الحالية ليست نفس مهمتها فى الجملة غير الحالية . لأن هذا المعنى يحصل للجملة حتى فى حال ترك الواو وذلك فيما اذا قلنا « جاء زيد يركض » .

وما دام الحال قيد في الجملة أو بعبارة أخرى أن جملة الحال جزء من الجملة السابقة ، فهل يصح اذن اعتبار الواو كواو العطف ونعتبر الجملة الحالية التي هي جزء متمم لسابقتها انها بمنزلة الجملة المعطوفة . وانها تدخل فى حكم الجمل الموصولة ان كانت متصلة بالواو (أي في باب الوصل) وفي (باب الفصل) ان كانت غير متصلة بالواو . وجملة الحال لاتحمل فكرة مستقلة عن الفكرة التى فى الجملة الاولى . كما هو الحال في الجمل المعطوفة .

ونظراً لهذه الفروق التى ذكرناها سابقاً والتي اهتدينا اليها من استقرائنا لأمثلة الحال بصورها المختلفة لا نجد مبرراً في ادخال الحال (في باب الفصل والوصل) . واعتبار الحال الجزء المتمم لباب الفصل والوصل ، أو كما ورد في شروح التلخيص والذي ذكرناه سابقاً من ان الجملة الحالية « كالرتاجة لباب الفصل والوصل » . وأورد المصنف أيضاً قول الجرجاني وهو : « أن الجملة لايترك فيها الواو حتى تدخل في جملة العامل بأن تكون من متعلقاته ومن قيوده وصلته وتنتظم اليه في اثباته وتقدر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها اثباتا زائداً على اثبات العامل بل تضاف اليه كما في المفرد ، بمعنى أنك اذا قلت « جاء زيد راكباً » . فالمثبت هو المجيء حال الركوب لا بمجيء مقيد باثبات مستأنف الركوب كما هو مقتضى أصل الجملة الحالية.(٢٠) في حين ان الجملة غير الحالية عند ترك واو العطف منها تدل على الاستئناف وليس كذلك الجملة الحالية

---

(٢٠) التفتازانى ـ شروح التلخيص ، ص ١٥١ .

عند ترك الواو ـ فأي وجه شبه بين الجملة الحالية والجملة المسأنفة .

والجملة الحالية اذا كانت اسمية كان الاستئناف فيها أظهر منه في الفعلية ، لذا ترجح فيها الواو ، في حين ان الجمل المعطوفة بالواو فى باب الوصل لا تدل الجملة المعطوفة على الاستئناف بل تكون كسابقتها في الحكم الاعرابي ان كانت المعطوف عليها لها محل من الاعراب ، أو كانت عارية وكان بينهما تناسب معنوي ، وهذا مفقود في الجملة الحالية ، كل هذا يبعد جملة الحال عن « باب الفصل والوصل » .

خاتمة :

إن موضوع الفصل والوصل وان انفرد أهل البلاغة بتسميته الا أنه موضوع نحوي يتدارسه النحويون في أبواب أخذت مسميات مختلفة فقد تناول كلا الفريقين الجمل المترادفة المرتبطة بالواو او الجمل التي بينها تناسب معنوي يغنيها عن الواو الرابطة ، غير انهما يختلفان في وجهة نظرهما ، فالوصل عندهم عطف بعض الجمل على بعض لصلة بينهما في الصورة والمعنى، والفصل هو ترك الربط بين الجملتين اما لانهما متحدتان صورة ومعنى أو بمنزلة المتحدتين واما لانه لاصلة بينهما فى الصورة او المعنى .

وأما الجانب النحوى للفصل والوصل فيظهر فى الابواب النحوية التى تطرقها علوم البلاغة كباب عطف الجمل والحال وان اختلفت وجهة النظر .

غير ان الخلاف يبدو واضحا فى جملة الحال ، فأهل البيان يدخلون جملة الحال سواء اتصلت بالواو أم لم تتصل (بباب الفصل والوصل) فى حين ان علماء النحو لا يرون مبررا لادخال جملة الحال فى هذا الباب لانها جملة مستقلة تفيد معنى جديداً ، فادخالها والكلام عليها في باب الفصل والوصل خروج عن الموضوع ، وعليه يمكن القول ان دراسة العطف والتوكيد والشرط باب من أبواب الدراسة النحوية تمس مسا مباشرا دراسة الفصل والوصل .